

## دور الإعلام الأمني والشرطة الجوارية في تكريس الأمن العمومي The role of security media and community policing in establishing public safety

د. بساس محمد (\*)

كلية الحقوق- جامعة عين تموشنت، الجزائر

mohamed.bessas@univ-temouchent.edu.dz

مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية

أ.د سويقي حورية

كلية الحقوق- جامعة عين تموشنت، الجزائر

horiya.souiki@univ-temouchent.edu.dz

مخبر القانون الخاص الأساسي جامعة تلمسان

تاريخ الاستلام: 2024-11-01 تاريخ القبول للنشر: 2025-01-30

\*\*\*\*\*

### ملخص:

يُعتبر اهتمام المجتمعات بالإعلام الأمني مؤشراً على تطورها واقتناعها بالمخاطر الأمنية المختلفة، ويتميز هذا النوع من الإعلام بتخصصه واحترامه لمختلف المجالات، مما يُساهم في انتقال الممارسة الإعلامية من شكلها التقليدي إلى شكل عصري. ويعتمد نجاح الإعلام الأمني على مدى تعاون المؤسسات الأمنية مع وسائل الإعلام، حيث تُقدم الأولى المواد العلمية والحقائق الأمنية، بينما تقوم الثانية بإعدادها بأسلوب يُناسب الجمهور، مما يُحقق التجاوب والتفاعل مع الأفكار الأمنية المطروحة.

الكلمات المفتاحية: الإعلام؛ الأمن؛ مكافحة الجريمة؛ الوعي بالخطر؛ التعاون.

### Abstract

The interest of societies in security media is considered an indicator of their development and conviction of various security risks. This type of media is characterized by its specialization and respect for various fields, which contributes to the transition of media practice from its traditional form to a modern form. The success of security media depends on the extent of cooperation between security institutions and the media, as the former provides scientific materials and security facts, while the latter prepares them in a manner that suits the audience, which achieves responsiveness and interaction with the security ideas presented.

**Keywords:** Media; Security; combating crime; Awareness of danger; Cooperation.

\* د. بساس محمد.

## مقدمة:

أدت التطورات الحاصلة في المجتمعات إلى إفراز تأثيرات سلبية واضطرابات إجتماعية أدت إلى تحول غير مسبق في اتجاهات الجريمة وأنماطها ومعدلاتها، وبالتوازي مع ذلك أضحت الأجهزة الأمنية بمختلف أنواعها وتخصصاتها غير قادرة لوحدها القيام بالمسؤوليات المنوطة بها المتعلقة بالحفاظ على أمن الأشخاص ومكتسباتهم، مما حتم الأمر إلى ضرورة البحث عن بديل للتنظيم الأمني التقليدي القائم، وإعادة صياغة مفهوم جديد له، لذا أصبحت تبعا لذلك جميع مؤسسات المجتمع معنية لتحقيق وتعزيز الأمن العمومي.

هذا، وقد نادى الكثير من المختصين بنظرية الأمن الشامل، الذي يتمثل في مشاركة المواطنين في عملية تحقيق الأمن من خلال تأصيل مبدأ أساسي تبلور في فكرة الشرطة الجوارية، على أن يكون الإعلام الأمني إحدى الركائز الأساسية في عملية المشاركة الأمنية للمجتمع.

إن تقرب الأجهزة الأمنية من أفراد المجتمع وكسب ودهم لا يتأتى إلا بالإعلام، هذا الأخير الذي يستعان فيه بوسائل الإتصال التي تضمن النشر الواسع للرسائل الإعلامية هو الوحيد الذي يضمن بلوغ أذهان ذلك الكم الهائل من الأفراد بتعدد فئاتهم واختلاف خصائصهم، وعند التحدث عن الإعلام في الميدان الأمني إنما المقصود منه ذلك النوع الحديث من الإتصال الذي يتخصص في هذا الميدان والمسعى بالإعلام الأمني.

كما أنّ الأجهزة الأمنية تملك الكثير مما يمكن أن يساهم في بث الوعي الإجتماعي العام بما في ذلك وعي رجال الإعلام بالموضوعات الأمنية من خلال الانفتاح على المجتمع، فمن حق المجتمع أن يعرف عبر القنوات الإعلامية ما يدور حوله من أخبار ومعلومات عن الجريمة والظواهر الإجرامية الحديثة، وهذا يساعد الأجهزة الإعلامية على القيام بتنوير المواطن وزيادة اهتمامه تجاه المواضيع الأمنية.

من كل ما تم ذكره تطفو إلى السطح الإشكالية التالية: هل أضحي من الضروري استخدام الإعلام الأمني وانتهاج أسلوب عمل الشرطة الجوارية من أجل نشر الأمن ومكافحة الجريمة؟

تبرز أهمية الدراسة في ضرورة الاهتمام وربط علاقات مع مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بغية العمل على إنشاء إعلام أمني يهتم بدراسة جميع الإشكالات الأمنية وسبل معالجتها. وضرورة تطوير أجهزة الأمن لوظائفها المتصلة بمكافحة الجريمة، بحيث تمتد لكي تغطي العديد من الجوانب الإجتماعية ذات الصلة بانحراف السلوك الإنساني نحو الجريمة والقضاء على العوامل المساعدة لنشوءها.

تهدف الدراسة إلى التعرف على الإعلام الأمني وأهمية العلاقة بين الأجهزة الأمنية والإعلامية وذلك لما يعود عليهما بالمنفعة المتبادلة والتي تؤدي إلى خدمة المجتمع، والتعرف أيضا على ماهية الشرطة الجوية، وبعض تجارب الدول في تطبيق هذه الفكرة، وأخيرا تطبيقات الشرطة الجوية في المجتمع الجزائري.

من الدوافع التي أدت بالباحث لاختيار موضوع الحال، هي السعي من أجل إرساء ثقافة الإعلام المشترك قصد الحد من تطور الجريمة وانتشارها؛ أيضا وضع حد لتضارب آراء مختلف وسائل الإعلام أثناء نشر الأخبار الأمنية، وعدم التدقيق والتأكد من صحتها، مما يفتح الطريق للإشاعات ونشر الفوضى.

بغية إزالة الغموض عن محاور الدراسة، وبقصد الإلمام بجوانب الموضوع، تمّ اعتماد المنهجين الوصفي والتحليلي، وهما الأكثر ملائمة لهذا النوع من الدراسات الأكاديمية، للوصول إلى نتائج تساهم في التغيير أو التطوير.

من أجل إخراج المقال في صورته النهائية، تم الإعتماد على التقسيم الثنائي وذلك من خلال، المبحثين الرئيسيين التاليين:

- التكامل بين الإعلام الأمني والأمن العمومي.
- الشرطة الجوية ودورها في تجسيد الأمن العمومي.

### المبحث الأول: التكامل بين الإعلام الأمني والأمن العمومي

بدأت المجتمعات البشرية تنظيماً بضوابط تقليدية، المتمثلة في قواعد ومعايير السلوك الإجتماعي والحضاري كالعادات والتقاليد والأعراف والمعتقدات الحضارية، وبعد ظهور مسمى "الدولة الحارسة" عمدت معظم الدول على وضع قوانين تشددت في تطبيقها وبالتوازي بدأت الضوابط التقليدية تفقد تأثيرها على سلوك الأفراد تدريجياً، وفي ظل عدم تمكن القوانين الوضعية القيام بالدور الذي كانت تقوم به تلك الضوابط قبل، خاصة في مجال حماية المجتمعات من انتهاك أفرادها للقوانين المنظمة لها، لا سيما الانتهاكات التي تعد من قبيل الجرائم الواقعة على الجماعات والأفراد سواء بسواء، لذلك بدأ علماء الاجتماع المعاصرين، المناداة بضرورة إحياء مشاركة أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة مهما كان شأنها، وتبدأ هذه المشاركة من إلزام كل فرد بحقوقه وواجباته كما تفرضها القوانين والأنظمة (حمراني، 2009-2010، صفحة 148).

مما لا ريب فيه أن بناء علاقة وطيدة تقوم على التفاهم والتعاون بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية، يعد مطلباً على جانب كبير من الأهمية لتحقيق أهداف الأمن التي يتمناها أفراد المجتمع الساعين إلى التقدم، والتي لن تتحقق بصورة مثلى دون أن يسهم أفراد المجتمع في مساعدة رجال الأجهزة الأمنية في إنجازها بصورة أو بأخرى فليس من المبالغة في شيء الإقرار بأن أي جهاز أمني مهما بلغت إمكاناته البشرية والمادية أن ينهض بأعباء الرسالة الملقاة على عاتقه، بالشكل الأمثل والأعلى، دون أن تكون هناك علاقة مميزة تربطه بالجمهور؛ وكل ذلك خدمةً للأمن العمومي (خريش، 2011، صفحة 259).

### المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للإعلام الأمني والأمن العمومي

يُعد الإعلام الأمني من الموضوعات الهامة الناشئة حديثاً، وهو نمط إعلامي يخدم القضايا الأمنية، موجه إلى الجمهور العام والخاص، ويهدف إلى بسط الأمن والطمأنينة في المجتمع وإستقراره، مرتكزا على المخزون الفكري والثقافي للأمة (الخوري، 2005، صفحة 66)، وهو بذلك له دلالات على الأمن الداخلي للدولة أكثر من غيره من أنواع الأمن، كالأمن الاقتصادي والأمن البيئي والأمن الغذائي... إلخ.

فالإعلام الأمني ليس مقتصرًا على الأجهزة الأمنية التي من واجبها الحفاظ على الأمن والنظام العموميين فحسب، بل هو أيضاً من واجب ومسؤولية جميع مؤسسات الدولة وبالأخص الأجهزة الإعلامية بمختلف أنواعها المسموعة والمقروءة والمكتوبة (الحوشان، 2004، صفحة 22).

وفي سياق متصل، نجد أنّ الإعلام الأمني من بين العناصر التي تخدم الأمن العمومي أو الأمن العام كما يسميه البعض، هذا المصطلح الذي يُشير إلى كلّ ما يتعلق بحفظ مظاهر الاستقرار والسلامة العامة في المجتمع، وينطوي تحت هذا المسمى، سلامة المواطنين من كل أشكال الفساد واللا أمن، الذين من واجبهم الإلتزام بأنظمة وقوانين البلاد ووضعهم تحت طائلة المسؤولية، إلى جانب حفظ الاستقرار الداخلي من أي محاولاتٍ من شأنها إحداث اضطرابات بالمؤسسات العامة في الدولة (مناصرة، 2022، صفحة 461).

وفيما يلي سيتمّ التعرض إلى مفهوم الإعلام الأمني والأمن العمومي، وفق التحليل التالي:

### الفرع الأول: تعريف الإعلام الأمني والأمن العمومي

وفيما يلي عرض ذلك.

## أولاً: تعريف الإعلام الأمني

لقد أضى الإعلام الأمني مفهوماً متخصصاً فرضته أنماط الجريمة بمختلف أطيافها، وله أهداف إعلامية وقائية لينهض بدور مهم في ترسيخ أمن المجتمعات واستقرارها، فهو يلي حاجات اجتماعية تساهم في التوعية العامة لمواجهة الظواهر والتقلبات الاجتماعية التي يؤدي بعضها منها إلى سلوك طريق الجريمة والانحراف في المقدسات الإنسانية من فكر وسلوك وقيم، إلا أنه لا يمكن أن يحقق مقاصده النبيلة وأهدافه المنشودة إلا حين تتكامل جهوده مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى (عسيري، نظرة على الإعلام الأمني في ظل التطورات الإعلامية تجربة المملكة العربية السعودية، 2023، صفحة 130).

لقد تناول العديد من الفقهاء والمهتمين موضوع الإعلام الأمني من خلال علاقة الإعلام بالأمن في صورته المحضة، ولكن ليس في قالب مصطلحي موحد يُبين الجانبين في آنٍ واحد كما هو الحال في مفهوم الإعلام الأمني، لذا فإنه يمكن القول أن مصطلح الإعلام الأمني مصطلحاً عربي الأصل، إذ أنه لا يوجد في الكتابات الأكاديمية في مجال الإعلام الأمني بمختلف اللغات ما يشير إلى هذا المصطلح بشكل محدد (عسيري ع.، 2000، صفحة 126).

ومن التعريفات التي من خلالها تم السعي للوصول إلى تحديد مفهوم الإعلام الأمني، ما يلي: عرفه البعض على أنه: "فنون التعبير المختلفة التي تمارسها أجهزة الأمن لتوجيه الرأي العام بشكل إيجابي نحو التفهم والمشاركة في تحقيق جوانب الخطط الأمنية باستخدام كافة وسائل الإعلام؛" كما عرفه البعض بأنه: "بث الشعور الصادق وحق التوجه إلى وسائله وطرقه حتى يحس الإنسان بحق أنه آمن على حياته ودينه وعرضه وماله وعلى سائر حقوقه الأساسية، دون تهيب أو سطوة أو جور" (حكيم، 2018).

كما ذهب بعض الفقهاء لتعريف الإعلام الأمني على أنه: "النشر الصادق للحقائق والثوابت الأمنية والآراء والاتجاهات المتصلة بها والرامية إلى بث مشاعر الطمأنينة والسكينة في نفوس المواطن من خلال تبصيره بالمعارف والعلوم الأمنية وترسيخ قناعاتهم بأبعاد مسؤولياتهم الأمنية وكسب مساندتهم في مواجهة صنوف الجريمة وكشف مظاهر الانحراف". فيما عرفه فريق آخر، بأنه: "كل ما تقوم به الجهات التي لها علاقة بالأنشطة الإعلامية والدعوية والتوعوية بهدف المحافظة على أمن الفرد والجماعة وأمن الوطن ومكتسباته في ظل المقاصد والمصالح المعتمدة". وعُرف بأنه: "بث الشعور الصادق بالأمن وحق التوجه إلى وسائله وطرقه حتى يحس الإنسان أنه

آمن على حياته ودينه وعرضه وماله وسائر حقوقه الأساسية دون تهيب أو سطوة أو جور (الصوافي، 2017، صفحة 55).

الملاحظ من خلال ما تناوله الفقه من محاولات تعريف الإعلام الأمني، أنه بين أهمية دراسة هذا الموضوع التي تركز على وظائف الإعلام المتمثلة في التثقيف ومعرفة الأفكار والمعلومات والأخبار الجديدة، كما أنه حصر حدود المصطلح في إمكانية نشر الثقافة والمعرفة الأمنية في أوساط تركيبة المجتمع، وذلك من خلال الاستفادة من التقنية والحرفية والخبرة الإعلامية (الصوافي، 2017، صفحة 56).

هذا ولإعلام الأمني طابعه الحساس والمتشعب، حيث يصعب على الباحثين فيه خوض موضوعاته بشكل سلس، نظرا لأهداف السامية التي تخدم المصلحة العامة للبلاد بوجه عام والمسائل الأمنية بوجه خاص، والتي تتضح من خلال نشر وث الأمن والأمان بين أفراد المجتمع على اختلاف طبقاته. كما يلزم على المحررين التمتع بكفاءات عالية وقدرات خاصة والإلمام الدقيق بالموضوعات الأمنية إذ لا يكتفون بما تعلن عنه الأجهزة الأمنية وتقوم وسائل الإعلام بنشره على ملخصات فحسب، بل يتعدى الأمر إلى وجوب وعيهم بمدى المسؤولية الملقاة على عاتقهم بإدراك الأبعاد الأمنية والأضرار الاجتماعية وغيرها من جراء النشر لمثل هذه المواضيع الحساسة ذات الأهمية (الجحني، 2000، صفحة 76).

وللمنظومة الإعلامية من منطلق وظيفتها الاجتماعية والسياسية في المجتمع، أنها مسئولة مسؤولية مباشرة في مشاركتها لحركة تطور المجتمع والالتزام بغاياته وطموحاته بالمواجهة الحاسمة والسريعة لكل ما يهدد وظيفة الأمن وكسب ثقة الناس، لإيصال المعلومة باستخدام مختلف فنون الإعلام من كلمات وصور ورسوم وألوان ومؤثرات فنية أخرى معتمداً على المعلومات والحقائق والأفكار ذات العلاقة بالأمن التي يتم عرضها بطريقة موضوعية.

### ثانياً: تعريف الأمن العمومي

في مجال التوصل إلى تعريف الأمن العمومي، فإنه يجدر بنا بداءة التعرف على مدلول مصطلح الأمن.

يرجع استخدام مصطلح "الأمن" (المصري، الإمام اللغوي الحجة، لسان العرب، 1979، صفحة 140) بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ حيث قامت طائفة من المفكرين بالبحث وراء تحقيق الأمن جراء ما شهدته الدول من ويلات الحروب، وكانت من نتائج أبحاثهم وضع نظريات

أسموها "الردع والتوازن"، وفي عام 1974 ظهر إلى الوجود مجلس الأمن القومي الأمريكي، ومنذ ذلك الحين، أصبح مفهوم "الأمن" متداولاً بشكل واسع على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية (الشريف، 2013). حيث ظهرت دراسات حديثة إستراتيجية تعنى بالأمن من بينها "الأمن القومي الأمريكي" و"الأمن الأوروبي" (الجحني، 2000، صفحة 67).

عرفه الأستاذ علاء التركي بأنه: "التدابير الكفيلة بحفظ النظام السائر على سنن الله وضبط العلاقة بين الناس على نحو عادل، متوازن حتى لا يظلم أحد أحداً وحتى لا يبغى أحد على أحد ولكي ينخرط المواطنون جميعاً في خدمة الأهداف المشتركة دون تثبيط أو إزعاج" (قسوم، 2018، صفحة 26). في حين عرفه الأستاذ عبد المنعم المشاط على أنه: "قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة الواكبة والحادة للعنف" (الجحني، 2000، صفحة 68).

هذا ونجد أنّ القرآن الكريم قد بين التعريف الدقيق، الذي لا لبس فيه لمصطلح الأمن، في قوله عزّ وجلّ: ﴿... فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (قريش، الآيتين 3 و4). ومن خلال هذه الآية الكريمة، أن الأمن جاء ليزيل الخوف الظاهر، والخوف بالمفهوم الحديث هو ما اشتملته مختلف التهديدات على الأصدقاء الاقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية (حامد، 2006، صفحة 27).

من خلال ما سلف ذكره يمكن تعريف الأمن العمومي على أنه: "تحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شأنها الداخلي على نحو يحقق السلامة والصيانة والحماية لكل المصلحة العامة والخاصة فيها، وبذلك يمتد مفهوم الأمن العمومي ليشمل كل عناصر ومكونات الأمن الفردي والأمن الجماعي، فهو أمن الدولة بكل مؤسساتها وأنظمتها ومصالحها التي يقوم عليها وجودها أو تحقق بها قدرتها على ممارسة وظائفها واختصاصاتها النظامية والإدارية والسيادية" (GAUDIN, 2012, p. 68).

كما عرفه البعض على أنه: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف ضمان النظام العام وسلامة المواطنين والحماية من جميع أنواع الأخطار أو الأضرار أو الإصابات أو الأذى بشكل تقليدي من قبل الأجهزة الأمنية للدولة الأمن، وهو حق أساسي وأحد شروط ممارسة الحريات الفردية والجماعية، ومن واجب الدولة السهر على إرساء قواعده على كامل أراضيها لسير المؤسسات والمصالح الوطنية واحترام القوانين، والحفاظ على السلم والنظام العام، وحماية الأشخاص والممتلكات". (BERLIÈRE, 2019, p. 23).

## الفرع الثاني: أهمية الوعي الأمني في تحقيق الأمن العمومي

لن يتحقق الأمن العمومي إلا بتضافر جهود أفراد المجتمع وعملها جنباً إلى جنب مع الأجهزة الأمنية الموضوعية خصيصاً لهذا الغرض، وهذا وجبت الحاجة إلى توعية الأفراد وإرشادهم إلى المخاطر الناجمة عن المخاطر الإجرامية وما ينجر عنها من أضرار وتأثيرات سلبية في مجال التنمية والتطور، وبيان عمل الأجهزة الأمنية بمعاونة من المواطنين في تحقيق الفاعلية في عمليات الوقاية والمكافحة بجهود جماعية، كل هذا تحقيقاً للطمأنينة والاستقرار.

وهذا يمكن تأصيل مفهوم الوعي الأمني على أنه شعور المواطنين والكيانات المجتمعية، بخطورة الإجرام والانحراف وتأثيراته السلبية عليهم، وبالتوازي إدراكهم للجهود المبذولة من قبل الأجهزة الأمنية وقائياً وردعياً لتحقيق أصول الأمن العمومي. ولن يتحقق الوعي الأمني إلا من خلال التوعية التي تستهدف إتاحة الحقائق والمعارف بين أفراد المجتمع لغرض تحسين سلوكهم وأسلوب حياتهم وترشيدهم إلى حقيقة المواقف والظواهر المحيطة بهم (الصادق، 2014، صفحة 21).

هذا، ويتطلب الوعي الأمني بيان كل سبل الوقاية من الجريمة ومن مخاطر اللا أمن، وذلك من خلال ترشيد المواطنين لأساليب الوقاية الذاتية لتأمين أنفسهم وممتلكاتهم في إطار المنزل والمحيط السكني بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية. ويتطلب الوعي الأمني كذلك تفعيل جهود كافة الجهات الرسمية والمؤسسات الوطنية بتحقيق مضامين الأمن الشامل، لكي يكون لها دور في علميات التوعية الأمنية وعلى وجه الخصوص، التعليم والصحة والمرافق والإعلام والمساجد وغيرها، وتشجيع الاشتراك في برامج الشرطة الجوية، وتعميق كراهية المواطن للجريمة والمجرمين وتحفيزهم على مقاومتها والتعاون مع السلطات للإدلاء بالشهادة وعدم التستر على الفارين من العدالة وإبلاغ رجال الأمن عن الجرائم ومرتكبيها والابتعاد عن إستعمال القوة لحل المشكلات والاحتكام إلى القضاء وتحسيس المجتمع بغايات العقوبة وأهدافها والسعي لرعاية المسجونين ومتابعة أحوالهم بعد انتهاء العقوبة ومحاولة إدماجهم في المجتمع والإسهام في برامج التوعية والتثقيف والإرشاد للشباب وكافة أفراد المجتمع حتى يقلعوا عن كل ما يعكر صفو الأمن ويكونوا معاول بناء للمجتمع لا معاول هدم (الصادق، 2014، صفحة 22).

## المطلب الثاني: العلاقة بين الإعلام والأمن العمومي

تلعب وسائل الإعلام دوراً حيوياً في تعزيز الأمن العام، فهي النافذة التي من خلالها يتلقى الجمهور المعلومات والأخبار المتعلقة بالقضايا الأمنية. وينشر الوعي حول الجرائم وكيفية الوقاية

منها، يساهم الإعلام في تعزيز الشعور بالأمان لدى المواطنين. كما أن الإعلام يعمل كصوت للمجتمع، حيث يمكن للمواطنين التعبير عن مخاوفهم ومقترحاتهم عبر وسائل الإعلام، مما يساعد على بناء شراكة فعالة بين المواطنين وأجهزة الأمن. ومع ذلك، يجب على الإعلام أن يتحلى بالمسؤولية وأن ينشر الأخبار بدقة وموضوعية، تجنباً لإثارة البلبلة أو الخوف غير المبرر. وفيما يلي عرض ذلك.

### الفرع الأول: تأثير الإعلام في مجال الجريمة

تعتبر أجهزة الإعلام من أقوى الأجهزة تأثيراً على ثنائية الأمن والجريمة، فقد يكون تأثيراً إيجابياً كما قد يكون تأثيراً سلبياً؛ والمتتبع لوسائل الإعلام خاصة المرئية منها وما يبث فيها من برامج التي لها علاقة بالجريمة، يجد أن هذه البرامج في الغالب تأثيراتها سلبية على الجانبين الأمني والأخلاقي، ويرجع سبب ذلك إلى الأهداف التجارية البحتة المراد تحقيقها من وراء التوصل إلى أكبر نسبة مشاهدة، دون مراعاة الرسالة التي تؤديها، فمثلاً، الكثير من المسلسلات والأفلام البوليسية تفتح أذهان الشباب والمراهقين نحو الجريمة وذلك لما تقدمه من براعة في ارتكابها وقدرة في التخفي عن أعين رجال الأمن مما يحرك لدى البعض غريزة المحاكاة (الخضيف، 1998، صفحة 16).

### الفرع الثاني: دور الإعلام في تشكيل الوعي الأمني والتصدي إلى الجريمة

تعد وسائل الإعلام ركيزة أساسية في بناء المجتمعات الآمنة، إذ تتجاوز قدرتها في التأثير على الوعي العام بكثير من أدوات مكافحة الجريمة التقليدية. ففي حين تقتصر جهود أجهزة الأمن على رد الفعل تجاه الأحداث الجرمية، تمتد قدرة الإعلام إلى عمق الأسباب التي تؤدي إلى نشوء الجريمة. إن الإعلام، بوصفه نافذة المجتمع، يشكل الرأي العام ويوجه السلوكيات، مما يجعله أداة بالغة الأهمية في الوقاية من الجريمة. فمن خلال برامجه المتنوعة وقنواته المتعددة، يمكن للإعلام أن يساهم في تشكيل قيم مجتمعية إيجابية، وتعزيز الروح الوطنية، ونشر الوعي بأخطار الجريمة وعواقبها، وبالتالي الحد من الدوافع التي تدفع الأفراد إلى ارتكابها.

يكمن دور الإعلام لمكافحة الجريمة في قدرته على خلق بيئة إعلامية صحية تدعم جهود أجهزة الأمن. فمن خلال تقديم محتوى إعلامي مسؤول وهادف، يمكن للإعلام أن يساهم في تعزيز الثقة بين المواطنين وأجهزة الأمن، وتشجيع التعاون بينهما. كما يمكن له أن يلعب دوراً فعالاً في تصحيح المفاهيم الخاطئة حول الجريمة، ونشر الوعي بحقوق الإنسان وسيادة القانون. بالإضافة

إلى ذلك، يمكن للإعلام أن يساهم في تسليط الضوء على قصص نجاح أجهزة الأمن في مكافحة الجريمة، مما يعزز الشعور بالأمان لدى المواطنين (الخوري، 2005، صفحة 33).

يركز الإعلام الحديث على الوقاية من الجريمة بدلاً من الاكتفاء بالعقاب، فهو يساهم في بناء شخصية إيجابية لدى الأفراد من خلال التوعية بأهمية القيم الأخلاقية والتربية الصالحة. كما يعمل على تغيير البيئة المحيطة بالفرد، إذ يساهم في تثبيت القيم الإيجابية وتغيير تلك السلبية التي قد تشجع على ارتكاب الجريمة، وذلك من خلال برامج التوعية والحملات الإعلامية المستمرة.

يشجع الإعلام على بناء علاقة وثيقة بين المواطن والأجهزة الأمنية، وذلك من خلال إبراز دور هذه الأجهزة في حماية المجتمع وتوفير الأمن والاستقرار. كما يعمل على زيادة ثقة المواطن في الأجهزة الأمنية وتشجيعه على التعاون معها في مكافحة الجريمة، وذلك من خلال تسليط الضوء على جهود هذه الأجهزة وإنجازاتها (الحوشان، 2004، صفحة 61).

يتعدى دور الإعلام إلى ما هو أبعد من مجرد نقل الأخبار، فهو يساهم في بناء مجتمع آمن من خلال الوقاية من الجريمة وتعزيز التعاون بين المواطنين والأجهزة الأمنية. كما يعمل على توعية المواطنين بمخاطر الجريمة وكيفية تجنبها، وتشجيعهم على الإبلاغ عن أي نشاط إجرامي.

### الفرع الثالث: أهمية التعاون بين الأجهزة الإعلامية والأمنية

يشكل التناقض بين الأهداف التي تسعى إليها وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية تحدياً كبيراً. ففي حين تسعى وسائل الإعلام لنقل الأخبار والأحداث بشكل سريع وجذاب، قد تؤدي هذه السرعة إلى نشر معلومات غير دقيقة أو مضللة، مما يثير اللبلة ويؤثر على الأمن المجتمعي. من جهة أخرى، قد تتردد الأجهزة الأمنية في مشاركة المعلومات بشكل كامل خوفاً من تسريبها أو استغلالها من قبل الجهات المعادية. هذا التناقض يؤدي إلى فجوة في الثقة بين المؤسسات، ويضعف قدرتهما على تحقيق أهدافهما المشتركة (الشريف، 2013، صفحة 10).

لتجاوز هذه التحديات، يجب بناء شراكة قوية بين الإعلام والأجهزة الأمنية تقوم على التعاون والتنسيق. يتطلب هذا الشراكة تطوير إعلام أمني يهدف إلى نشر الوعي الأمني لدى المواطنين، وتقديم معلومات دقيقة وموثوقة حول الجرائم وأساليب الوقاية منها. يجب أن يكون هذا الإعلام مبنياً على أسس علمية، ويراعي القيم والمبادئ المجتمعية. كما يجب أن يتميز بالشفافية والوضوح، وأن يساهم في بناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات الأمنية.

لقد شهد عالم الاتصالات تطورات هائلة في السنوات الأخيرة، مما أتاح الفرصة لنشر المعلومات بسرعة كبيرة وبطرق متنوعة. يجب على الأجهزة الأمنية الاستفادة من هذه التطورات لتطوير استراتيجيات إعلامية فعالة. يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الإنترنت لنشر التوعية الأمنية، والتفاعل مع الجمهور، وبناء شبكات تواصل واسعة. كما يجب الاستثمار في تدريب العاملين في مجال الإعلام الأمني على استخدام التقنيات الحديثة، وتطوير مهاراتهم في التواصل الفعال (مام، 2017، صفحة 23).

### المبحث الثاني: الشرطة الجوية ودورها في تجسيد الأمن العمومي

الأمن هو الحجر الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات، وهو مطلب إنساني فطري يتوق إليه كل فرد. فالشعور بالأمان والاستقرار يمثل رغبة عميقة في نفوس البشر، وهو شرط لا بد منه لتحقيق التقدم والازدهار. تاريخ الحضارات يشهد على أن الأمن هو العامل المحرك للتطور والتقدم، وأن غيابه يؤدي إلى الفوضى والاضطراب. ولذلك، فإن الحفاظ على الأمن والاستقرار هو مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الدولة والمجتمع بأكمله.

الأجهزة الأمنية هي خط الدفاع الأول عن المجتمع، وهي المسؤولة عن حماية الأرواح والممتلكات وحفظ النظام العام. تلعب هذه الأجهزة دوراً حيوياً في مكافحة الجريمة والتصدي للتهديدات التي تواجه المجتمعات. ومع تزايد تعقيد الجرائم وتنوعها، أصبح دور الأجهزة الأمنية أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقد أثبت رجال الأمن في مختلف دول العالم قدرتهم على التصدي للتحديات الأمنية وحماية مجتمعاتهم.

إن تحقيق الأمن والاستقرار ليس مسؤولية الأجهزة الأمنية وحدها، بل هو مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع. فالمواطنون هم الشركاء الأساسيون في عملية بناء الأمن، وعليهم أن يتعاونوا مع الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة والإبلاغ عن أي نشاط مشبوه. كما يجب على المجتمع أن يعمل على نشر الوعي بأهمية الأمن، وتشجيع القيم والمبادئ التي تعزز التماسك الاجتماعي.

لقد تبنت العديد من الدول حول العالم مفهوم الشراكة المجتمعية في مجال الأمن، وأثبتت هذه الشراكة نجاحها في تحقيق نتائج إيجابية. فمن خلال التعاون بين الأجهزة الأمنية والمجتمع المدني، تمكنت هذه الدول من خفض معدلات الجريمة وتحسين مستوى الأمن. ويمكن للدول العربية الاستفادة من هذه التجارب، وتكييفها بما يتناسب مع خصوصياتها الثقافية والاجتماعية. فمن خلال بناء شراكة قوية بين الأجهزة الأمنية والمجتمع، يمكن تحقيق الأمن الشامل والمستدام.

## المطلب الأول: مفهوم الشرطة الجوية

إن مفهوم الشرطة الجوية يركز على فكرة الشراكة بين جهاز الشرطة والمجتمع المحلي. فبدلاً من أن يكون دور الشرطة مقتصرًا على رد الفعل على الجرائم، فإنها تصبح شريكًا فعالاً في الوقاية منها. وهذا يتطلب تضافر جهود جميع أفراد المجتمع، سواء كانوا مواطنين عاديين أو مؤسسات حكومية أو أهلية. فالمواطنون بدورهم يمكنهم المساهمة في حفظ الأمن من خلال التبليغ عن أي نشاط مشبوه والتعاون مع الشرطة، بينما يمكن للمؤسسات أن تقدم الدعم اللوجستي والفني للشرطة وتساهم في نشر الوعي الأمني بين أفراد المجتمع. وبهذه الطريقة، يتحقق الأمن والاستقرار في المجتمع بطريقة مستدامة، حيث يصبح كل فرد يشعر بأنه جزءاً من منظومة الأمن، ومسؤولاً عن الحفاظ عليها. (براردي، 2011، صفحة 67)

## الفرع الأول: تعريف الشرطة الجوية

مفهوم الشرطة الجوية، أو المجتمعية كما يُطلق عليه أحياناً، ينبثق من تداخل مفهومين أساسيين هما الشرطة والمجتمع. فبينما تشير الشرطة إلى الجهاز الرسمي المكلف بحفظ الأمن والنظام، فإن الجوار يدل على البيئة المحيطة بكل فرد ومؤسسة، والتي تتضمن الأبعاد الاجتماعية والثقافية والحضارية. ودمج هذين المفهومين، تتبلور فكرة أن مسؤولية حفظ الأمن لا تقتصر على قوات الشرطة وحدها، بل تمتد لتشمل جميع أفراد المجتمع ومؤسساته. فالشراكة بين الشرطة والمجتمع هي جوهر هذا المفهوم، حيث يتعاون الطرفان للتعرف على المشكلات الأمنية ومعالجتها بشكل استباقي.

تعتبر الشرطة الجوية نهجاً حديثاً لإدارة الأمن، إذ تسعى إلى بناء علاقة وثيقة بين الشرطة والمجتمع المحلي. ووفقاً لتعريف الخبير تروجانوفيكس، فإن الشرطة الجوية هي فلسفة وإستراتيجية تهدف إلى تعزيز التعاون بين أفراد المجتمع والشرطة، وذلك من خلال العمل المشترك لتحديد المشكلات الاجتماعية ومعالجتها. ومن أهم مزايا هذا النهج قدرته على مواجهة التحديات الأمنية المتزايدة والمتنوعة، حيث إنه يعتمد على مشاركة جميع أفراد المجتمع في حفظ الأمن، مما يخلق شعوراً بالمسؤولية المشتركة ويعزز الثقة بين المواطنين وقوات الأمن. وبالتالي، فإن الشرطة الجوية تمثل نموذجاً متطوراً لإدارة الأمن، حيث يتم تحويل الأمن من مجرد خدمة تقدمها الدولة إلى مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع. (براردي، 2011، صفحة 68)

يمثل مفهوم الشرطة الجوية تحولاً نوعياً في مفهوم الأمن التقليدي. فهو يجمع بين مفهوم الشرطة كجهاز أمني وبين مفهوم الجوار كبيئة اجتماعية متفاعلة. هذا المفهوم لا يقتصر على رد

الفاعل على الجريمة، بل يهدف إلى بناء شراكة حقيقية بين أفراد المجتمع وقوات الأمن، حيث يتشارك الجميع في مسؤولية حفظ الأمن والنظام. فبدلاً من أن تكون الشرطة جهة تنفيذية فقط، تصبح شريكاً فعالاً في المجتمع، تساهم في حل المشكلات الاجتماعية التي قد تؤدي إلى الجريمة، وتعمل على بناء الثقة بين المواطنين وقوات الأمن.

تمتد الشرطة الجوية لتشمل أبعاداً فلسفية وإستراتيجية وعملية. فهي فلسفة تقوم على الاعتقاد بأن الأمن مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع، وأن الوقاية من الجريمة أفضل من مكافحتها. كما أنها إستراتيجية تنظيمية تهدف إلى تحقيق مشاركة فعالة بين الشرطة والمجتمع في حل المشكلات الأمنية. وبشكل عملي، تتضمن الشرطة الجوية مجموعة من البرامج والأنشطة التي تهدف إلى بناء علاقات وثيقة بين الشرطة والمجتمع، مثل لقاءات دورية، وبرامج توعية، ومشاركة المجتمع في صنع القرارات الأمنية. أهمية الشرطة الجوية تكمن في قدرتها على الوقاية من الجريمة، وبناء الثقة بين المواطنين وقوات الأمن، وتحسين صورة الشرطة، وتعزيز الأمن المجتمعي.

لتحقيق أهداف الشرطة الجوية، يجب أن تتميز باللامركزية والمرونة والاستدامة والشراكة. أي أن القرارات الأمنية يجب أن تكون قريبة من المجتمع المحلي، وأن تكون قادرة على التكيف مع التغيرات الاجتماعية، وأن تستند إلى برامج مستدامة على المدى الطويل، وأن تقوم على أساس الشراكة بين الشرطة والمجتمع. ورغم أهمية الشرطة الجوية، إلا أنها تواجه بعض التحديات، مثل نقص الموارد، والمقاومة الثقافية، وصعوبة تقييم الأداء (مرنيش، 2016، صفحة 249).

### الفرع الثاني: أهداف الشرطة الجوية

تسعى الشرطة الجوية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية، من بينها تكريس مفهوم الأمن الشامل، وبناء الثقة والتعاون بين المواطنين والأجهزة الأمنية، وتعزيز المشاركة المجتمعية في مكافحة الجريمة والوقاية منها. كما تهدف إلى تطوير العمل الشرطي التقليدي من خلال الاهتمام بالاتصال المباشر بالمواطنين، وتبني أساليب عمل مرنة وفعالة. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الشرطة الجوية إلى منع الجريمة من خلال الكشف المبكر عن العوامل المؤدية إليها، ومعالجة المشكلات الاجتماعية التي تساهم في انتشارها.

تعتمد الشرطة الجوية على مجموعة من الآليات والأساليب لتحقيق أهدافها، من أهمها التواصل المستمر بين الشرطة والمواطنين، والمشاركة المجتمعية في وضع الخطط والبرامج الأمنية،

والبحث عن الحلول الجذرية للمشكلات الاجتماعية التي تؤدي إلى الجريمة، والتعاون مع المؤسسات الأخرى. من خلال هذه الآليات، تساهم الشرطة الجوية في تحسين صورة الشرطة لدى المواطنين، وخفض معدلات الجريمة، ورفع مستوى الوعي الأمني لدى المواطنين، وتعزيز التماسك الاجتماعي. باختصار، تمثل الشرطة الجوية نموذجاً متطوراً للعمل الأمني، حيث تساهم في بناء مجتمع آمن ومستقر من خلال الشراكة الفاعلة بين الشرطة والمواطنين (مرنيش، 2016، صفحة 249).

### الفرع الثالث: المكونات الأساسية للشرطة الجوية

إن مفهوم الشرطة الجوية، الذي اكتسب أهمية متزايدة على الصعيد العالمي، يتطلب فهماً دقيقاً لمكوناته الأساسية وآليات تطبيقه. رغم تنوع البيئات المجتمعية وتباين الاستراتيجيات المتبعة، إلا أن هناك عناصر مشتركة تشكل لبنة بناء هذا المفهوم. تتجسد هذه العناصر في مؤسسات حكومية وأجهزة أمنية تقدم خدمات عامة، ومؤسسات اجتماعية تمثل مختلف فئات المجتمع. تعمل هذه العناصر معاً لتطوير برامج وخطط تهدف إلى ترسيخ مفهوم الشرطة الجوية، وتعزيز الشراكة بين الأجهزة الأمنية والمواطنين. من خلال هذه الشراكة، يتم السعي إلى بناء مجتمعات أكثر أماناً واستقراراً، حيث يتحمل الجميع مسؤولية الحفاظ على النظام العام والقضاء على الجريمة. وتتمثل هذه المكونات في (براردي، 2011):

#### أولاً: أجهزة الأمن

تشكل أجهزة الأمن العمود الفقري للشرطة الجوية، حيث تتولى دوراً محورياً في حماية المجتمع ومكافحة الجريمة. ومع ذلك، فإن نجاح هذا الدور مرتبط بتبني أجهزة الأمن لمفهوم الشراكة المجتمعية، والعمل على بناء الثقة مع المواطنين من خلال توفير الخدمات الأمنية بكفاءة وفعالية، والاستماع إلى احتياجاتهم ومشاكلهم، والتعاون معهم في إيجاد الحلول المناسبة.

#### ثانياً: المجتمع

يعتبر المجتمع الشريك الأساسي لأجهزة الأمن في بناء نظام أمني فعال. فالمواطنون هم أول خط دفاع ضد الجريمة، ويمكنهم تقديم معلومات قيمة لأجهزة الأمن تساعد في كشف الجرائم وتوقيف المجرمين. كما يمكن للمجتمع أن يساهم في الوقاية من الجريمة من خلال نشر الوعي الأمني بين أفرادهم، وتعزيز القيم الأخلاقية، والمشاركة في المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي.

### ثالثًا: مختلف مصالح الدولة

تلعب مختلف مصالح الدولة دورًا هامًا في دعم الشرطة الجوية، حيث يمكنها توفير الموارد والخدمات اللازمة لنجاح هذا النهج. فعلى سبيل المثال، يمكن لوزارة الثقافة أن تساهم في نشر الوعي الأمني من خلال تنظيم حملات توعية، ويمكن للمجالس البلدية أن توفر البنية التحتية اللازمة لتسهيل عمل الشرطة.

### رابعًا: الجمعيات المحلية

تساهم الجمعيات المحلية بشكل كبير في بناء جسور التواصل بين أجهزة الأمن والمجتمع. فمن خلال أنشطتها المختلفة، يمكن للجمعيات أن تساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي، وحل المشكلات المجتمعية، ونشر القيم الإيجابية. كما يمكن للجمعيات أن تعمل كوسيط بين المواطنين وأجهزة الأمن، وتساعد في نقل المعلومات والشكاوى.

### خامسًا: المؤسسات التربوية

تلعب المؤسسات التربوية دورًا حيويًا في غرس قيم المواطنة الصالحة واحترام القانون لدى الناشئة. من خلال المناهج الدراسية والبرامج التربوية، يمكن للمؤسسات التربوية أن تساهم في توعية الطلاب بأهمية الأمن والأمان، وتعليمهم كيفية التعامل مع المواقف الخطرة. كما يمكن للمؤسسات التربوية أن تعمل بالتعاون مع أجهزة الأمن على تنظيم برامج توعية للأهالي.

### المطلب الثاني: دور الشرطة الجوية في تكريس الأمن العمومي داخل المجتمع

يمثل الأمن العمومي ركيزة أساسية لاستقرار المجتمع وتقدمه، وهو شرط لا بد منه لتحقيق التنمية الشاملة. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية دور الشرطة الجوية كعنصر فاعل في الحفاظ على النظام العام ومكافحة الجريمة، حيث تساهم بشكل مباشر في تقريب المسافة بين المواطن ورجل الأمن، وتعزيز الثقة المتبادلة بينهما. وفيما يلي تفصيل ذلك.

### الفرع الأول: دور أجهزة الأمن في تكريس الأمن العمومي

يشهد مفهوم الأمن تحولات جذرية في ظل العصر الحالي، حيث انتقل من كونه مفهومًا تقليديًا يركز على القوة والردع إلى مفهوم أكثر شمولية يعتمد على الشراكة المجتمعية والتطورات التكنولوجية. وقد فرضت التغيرات المتسارعة في مختلف المجالات، كالتيكنولوجيا والاتصالات والتحول الاجتماعي، تحديات جديدة على أجهزة الأمن. فمع تزايد الجريمة المنظمة وانتشار التكنولوجيا المستخدمة في الأنشطة الإجرامية، أصبح من الضروري تطوير استراتيجيات أمنية أكثر مرونة وقدرة على مواجهة هذه التحديات (مرينش، 2016، صفحة 255).

لا يمكن تحقيق الأمن المجتمعي بجهود أجهزة الأمن وحدها، بل يتطلب تضافر جهود جميع أفراد المجتمع. فالمواطن هو الشريك الأساسي في الحفاظ على الأمن، حيث يمكنه الإبلاغ عن أي نشاط مشبوه والتعاون مع الأجهزة الأمنية في جمع المعلومات. كما أن توعية المواطنين بأهمية الأمن وتدريبهم على كيفية التصرف في حالات الطوارئ يساهم بشكل كبير في تعزيز الشعور بالأمان وتقليل فرص وقوع الجرائم.

الشراكة بين المواطن وأجهزة الأمن هي حجر الزاوية في بناء مجتمع آمن. فمن خلال هذه الشراكة، يمكن للأجهزة الأمنية الحصول على معلومات قيمة تساعد في مكافحة الجريمة، ويمكن للمواطنين الشعور بالأمان والحماية. كما أن هذه الشراكة تساهم في بناء علاقة ثقة بين المواطن والسلطة، مما يعزز الاستقرار المجتمعي.

لقد أصبحت التكنولوجيا عنصراً أساسياً في مجال الأمن، حيث تساهم في تطوير أدوات وأجهزة مراقبة متطورة، وتحسين عمليات جمع وتحليل البيانات، وتسهيل التواصل بين أجهزة الأمن والمواطنين. ومع ذلك، يجب الحذر من استخدام التكنولوجيا بشكل غير مسؤول، حيث يمكن أن تؤدي إلى انتهاك الخصوصية وتقويض الحريات الفردية. لذلك، يجب أن يتم استخدام التكنولوجيا في إطار قانوني واضح يحافظ على الحقوق والحريات.

الأمن ركيزة أساسية لأي مجتمع، فهو الضامن للتنمية والاستقرار والازدهار. تلعب قوات الأمن دوراً محورياً في تحقيق هذا الأمن، فهي تمثل الدرع الواقي للمواطنين وحارسة النظام والقانون. إن غياب الأمن يؤدي إلى انتشار الفوضى والجريمة، مما يعيق تقدم المجتمع وتطوره.

تعتبر العلاقة بين قوات الأمن والمواطنين علاقة تكاملية، فالأمن مسؤولية مشتركة. يجب على قوات الأمن أن تقوم بدورها على أكمل وجه، وأن تحترم حقوق المواطنين، وتتعامل معهم بإنصاف وعدالة. كما يجب عليها أن تتجنب كل ما من شأنه أن يزيد من التوتر أو الشرخ بينها وبين المجتمع. إن بناء علاقة ثقة متبادلة بين الطرفين هو الضامن الحقيقي لتحقيق الأمن والاستقرار.

يمثل مفهوم الشرطة الجوية نموذجاً مثالياً للعلاقة التكاملية بين قوات الأمن والمواطنين. فهو يقوم على أساس الشراكة والتعاون بينهما لتحقيق الأمن. إن نجاح هذا المفهوم يتطلب من قوات الأمن أن تكون قريبة من المواطنين، وأن تفهم احتياجاتهم ومشاكلهم، وأن تتعامل معهم بمرونة وحكمة. كما يتطلب توعية المواطنين بأهمية دورهم في الحفاظ على الأمن، وتشجيعهم على التعاون مع قوات الأمن.

لا يقتصر دور قوات الأمن على حفظ الأمن وردع الجريمة فحسب، بل يتعداه إلى القيام بدور فعال في حل المشكلات الاجتماعية التي قد تؤدي إلى الجريمة. فمن خلال تفاعلهم اليومي مع المواطنين، يمكن لقوات الأمن أن تكتشف المشكلات الاجتماعية في مهدها، وأن تعمل على حلها بالتعاون مع الجهات المعنية. إن هذا الدور الوقائي يعتبر من أهم الأدوار التي تقوم بها قوات الأمن، حيث يساهم في الحد من الجريمة وحماية المجتمع (مرينيش، 2016، صفحة 257).

### الفرع الثاني: ضرورة مشاركة فئات المجتمع في حفظ الأمن العمومي

يُعتبر الأمن مفهوماً متعدد الأوجه ومتشابك الأركان، حيث يرتبط كل عنصر فيه ارتباطاً وثيقاً بالآخر. هذا الترابط يفرض ضرورة تضافر جهود جميع أفراد المجتمع، بدءاً من الفرد وصولاً إلى المؤسسات الرسمية والأهلية. فالأمن لا يقتصر على دور الأجهزة الأمنية فحسب، بل هو مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الجميع. إن حماية الأرواح والأعراض والممتلكات تتطلب تكتافاً مجتمعياً وتعاوناً مثمرًا مع الأجهزة الأمنية، بهدف بناء مجتمع آمن ومستقر.

إن تحقيق الأمن المجتمعي يتطلب تضافر جهود المجتمع بأكمله. ومن أهم وسائل تحقيق ذلك، الوقاية من الجريمة من خلال بناء مجتمع قوي ومتماسك. يتطلب هذا الأمر تفعيل قنوات التواصل والتنسيق بين أفراد المجتمع ومؤسساته، وتعزيز روح التعاون والتكامل بينهم. كما يتوجب على الجميع تحمل مسؤولياتهم في الحفاظ على الأمن، سواء من خلال الإبلاغ عن أي نشاط مشبوه أو المشاركة في برامج التوعية الأمنية.

إن الشراكة الفعالة بين الأجهزة الأمنية والمجتمع هي مفتاح تحقيق الأمن الشامل. وقد أثبتت التجارب العالمية أن برامج التعاون المشترك بين الشرطة والمجتمع تحقق نتائج إيجابية في مكافحة الجريمة وتعزيز الشعور بالأمان. ومن خلال تبادل المعلومات والخبرات، يمكن للأجهزة الأمنية والمجتمع معاً تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة. كما أن بناء علاقات حسنة ومتطورة بين الطرفين يساهم في تعزيز الثقة المتبادلة وزيادة الوعي بأهمية الأمن المجتمعي.

تتطلب التحديات الأمنية المعاصرة تضافر جهود كافة مكونات المجتمع، إذ لم يعد الأمن مسؤولية محصورة في الأجهزة الأمنية وحدها. فمع تزايد الترابط بين المجتمعات وتنوع التهديدات، أصبح من الضروري تفعيل مفهوم الشراكة المجتمعية في الأمن. هذا يعني أن جميع المؤسسات، الرسمية والأهلية، ومنظمات المجتمع المدني، وحتى الأفراد، مدعوون للعب دور فعال في الحفاظ

على الأمن والاستقرار. ويتطلب تحقيق هذه الشراكة غرس قيم المواطنة الصالحة في نفوس النشء والشباب، وتوعيتهم بأهمية الأمن وضرورة المشاركة في بنائه.

إن نجاح أي برنامج للوقاية من الجريمة ومكافحة الإرهاب يتطلب تكامل جهود جميع المؤسسات المعنية. فالمدرسة، الأسرة، المسجد، وسائل الإعلام، والمؤسسات الحكومية، كلها لها دور محوري في هذا الصدد. يجب أن تعمل هذه المؤسسات بشكل متناغم ومتكامل، حيث لا يمكن لأي منها أن تحقق النتائج المرجوة بمفردها. فمثلاً، لا يمكن للمدرسة أن تنجح في توعية الطلاب بمخاطر الجريمة إذا كانت الأسرة لا تدعم هذا الجهد. وبالمثل، لا يمكن للأجهزة الأمنية أن تحقق الأمن والاستقرار في مجتمع لا يشارك أفرادها في المسؤولية الأمنية.

تلعب الأسرة دوراً حيوياً في بناء مجتمع آمن، فهي اللبنة الأولى في تكوين شخصية الفرد. من خلال التنشئة الصالحة للأبناء، وغرس القيم الأخلاقية والدينية في نفوسهم، يمكن للأسرة أن تحمي أبنائها من الانحراف والانزلاق في برائن الجريمة. فالأبناء الذين ينشئون في بيئة أسرة متماسكة وسليمة، يكونون أقل عرضة للوقوع في المشكلات الاجتماعية. كما أن الأسرة قادرة على اكتشاف أي تغييرات في سلوك الأبناء مبكراً، والتدخل لحمايتهم من أي مخاطر تهدد مستقبلهم.

لا يمكن أن يكون الأمن مستداماً إلا بتضافر جهود جميع أفراد المجتمع. إن ترك مسؤولية مكافحة الجريمة للأجهزة الأمنية وحدها أمر غير كافٍ. يجب أن يكون هناك تعاون وثيق بين المواطنين والأجهزة الأمنية. استجابة المواطنين لحملات التوعية الوقائية ضد الانحراف وتعزيز ثقتهم بالشرطة هي خطوات أساسية لتحقيق هذا الهدف.

يقع على عاتق المواطنين دور كبير في حفظ الأمن والاستقرار. يجب عليهم تجنب السلوكيات التي تشجع على ارتكاب الجرائم، مثل ترك ممتلكاتهم بدون حراسة. كما يجب عليهم التعاون مع الأجهزة الأمنية وتقديم المعلومات التي من شأنها المساعدة في القبض على المجرمين. إن هذا التعاون لا يقلل من أهمية دور رجال الأمن بل يعززه ويجعله أكثر فعالية.

العلاقة بين المواطن والأجهزة الأمنية يجب أن تكون مبنية على الثقة والاحترام المتبادل. يجب على الأجهزة الأمنية بذل كل ما في وسعها لتعزيز هذه العلاقة من خلال التواصل المستمر مع المواطنين والاستماع إلى ملاحظاتهم واقتراحاتهم. كما يجب على المواطنين أن يكونوا على دراية بحقوقهم وواجباتهم وأن يتعاونوا مع الأجهزة الأمنية بكل شفافية.

مكافحة الجريمة تتطلب تضافر جهود جميع المؤسسات في المجتمع. فبالإضافة إلى الأجهزة الأمنية والمواطنين، تلعب المدارس والمعاهد والجامعات والمساجد دوراً هاماً في توعية الشباب بمخاطر الجريمة وتشجيعهم على إتباع السلوكيات الإيجابية. كما يجب على وسائل الإعلام أن تلعب دوراً فعالاً في نشر الوعي الأمني وتبسيط الضوء على الجرائم وأخطارها (مرينيش، 2016، صفحة 259).

#### الخاتمة

إن بناء مجتمع آمن مستقر يتطلب تضافر جهود كافة أفراد. ولا شك أن الشراكة الفاعلة بين المواطن ورجل الأمن، من خلال تطبيق مفهوم الشرطة الجوية، هي السبيل الأمثل لتحقيق هذا الهدف. فمن خلال التوعية الأمنية المستمرة، وتبني سلوكيات إيجابية، وتعاون الجميع في تبليغ الجرائم، يمكن تحقيق مجتمعاً خالياً من الجريمة، وضمان للأجيال القادمة حياة مستقرة.

ويعتبر الأمن مسؤولية مشتركة تقع على عاتق كل فرد في المجتمع. ولذلك، يجب على الجميع التكاتف والتعاون من أجل بناء مجتمع آمن. فمن خلال تفعيل دور الشرطة الجوية، وتطوير آليات التواصل بين المواطنين وأجهزة الأمن، يمكن أن تكريس نتائج إيجابية ملموسة في مكافحة الجريمة، والحفاظ على السلم والأمان.

لا يمكن تحقيق الأمن المنشود إلا بوجود إعلام أمني مسؤول، يقوم بدوره في نشر التوعية الأمنية، وتبصير الرأي العام بأهمية الشراكة مع الأجهزة الأمنية. فالإعلام هو الشريك الأساسي في بناء الثقة بين المواطنين ورجل الأمن، وهو القادر على تغيير النظرة السلبية السائدة لدى البعض، والمساهمة في خلق مجتمع واعٍ بأهمية الأمن والاستقرار.

إن تطبيق مفهوم الشرطة الجوية يتطلب تغييراً جذرياً في النظرة التقليدية للأمن. فبدلاً من الاعتماد على الأجهزة الأمنية وحدها، يجب أن يعمل المجتمع كفريق واحد من أجل تحقيق الأمن والاستقرار. ومن خلال التعاون بين المواطنين وأجهزة الأمن، وبناء الثقة المتبادلة، يمكن التوصل إلى بناء مجتمع آمن ومزدهر.

بناءً على التحليل الذي قدمته حول دور الإعلام الأمني والشرطة الجوية في تعزيز الأمن العام، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز هذا الدور وتفعيله بشكل أكبر:

- يجب أن يشمل الإعلام الأمني خططاً توعوية شاملة تستهدف مختلف شرائح المجتمع، مع التركيز على الفئات الأكثر عرضة للخطر، مثل الشباب والأطفال، وأن يسعى جاهداً لبناء

- جسور الثقة بين المواطنين وأجهزة الأمن، وذلك من خلال تقديم معلومات موثوقة وشفافة، وتجنب التضليل أو الإشاعات.
- ضرورة استخدام مختلف الوسائل الإعلامية المتاحة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، لنشر الوعي الأمني والتواصل مع الجمهور بشكل فعال.
- وجوب تعاون مع المؤسسات الأخرى المعنية بالأمن، مثل المدارس والجامعات والمنظمات الأهلية، لتنفيذ برامج توعية مشتركة.
- يجب على الشرطة الجوية أن تعزز التعاون مع المجتمع المحلي، من خلال تنظيم لقاءات دورية مع المواطنين، والاستماع إلى مقترحاتهم ومشاكلهم.
- إلزامية توفير برامج تدريبية متخصصة لعناصر الشرطة الجوية، لتزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة للتعامل مع مختلف المواقف.
- تقييم أداء الشرطة الجوية بشكل دوري، وتحديد نقاط القوة والضعف، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء.
- يجب على الإعلام الأمني والشرطة الجوية أن يطورا حملات توعية مشتركة، تركز على أهمية الشراكة بين المواطنين وأجهزة الأمن في مكافحة الجريمة.
- يمكن إنشاء منصات تواصل مشتركة، مثل مواقع الويب أو صفحات التواصل الاجتماعي، لتسهيل التواصل بين المواطنين وأجهزة الأمن، وتبادل المعلومات.
- يجب تقييم الأثر المشترك للإعلام الأمني والشرطة الجوية على مستوى الأمن العام، وتحديد المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس هذا الأثر.
- يجب دعم البحث العلمي في مجال الأمن، لتطوير استراتيجيات جديدة لمكافحة الجريمة وتعزيز الأمن.

## الهوامش

Alain BAUER et Michel GAUDIN (2012). Livre blanc sur la sécurité publique, La documentation Française. Paris, France: Collection des rapports officiels.

dfgf).fgf).(gdf.fdg: dfg.

Jean-Marc BERLIÈRE (2019). La police de sécurité publique en France: quelles ambitions pour demain. Paris, France: Edition du Cerf.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري الرُّفيعي الإفريقي المصري. (1979). الإمام اللغوي الحجة، لسان العرب. الاسكندرية، مصر: دار المعارف للنشر.

الدكتور حكيم. (02 مارس، 2018). الإعلام الأمني في الجزائر ودوره في مكافحة الإرهاب. تاريخ الاسترداد 30 جوان،

2024، من <https://www.sasapost.com/opinion/security-media-in-algeria>



يوسف مناصرة. (2022). الموازنات الكبرى بين متطلبات الأمن العام وحماية المعطيات الشخصية. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، الصفحات 448-465.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: باللغة العربية

#### 1- المعاجم

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري الرُّفيعي الإفريقي المصري، الإمام اللغوي الحجة، لسان العرب، د.ط، الجزء 6، دار المعارف للنشر، الإسكندرية، سنة 1979.

#### 2- الكتب

- بركة بن زامل الحوشان، الإعلام الأمني والأمن الإعلامي، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004.
- الخوري نسيم، الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
- سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2018.
- عبد الرحمن بن محمد عسيري، العمل الإعلامي الأمني العربي المشكلات والحلول، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000.
- عبد الرحيم نور الدين حامد، مفهوم الإعلام الأمني في ظل التطورات التكنولوجية الإعلامية، د.ط، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.
- علي بن فايز الجحني، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000.
- محمد بن عبد الله الخضيف، كيف تؤثر وسائل الإعلام؟ دراسة في النظريات والأساليب، ط2، مكتبة العبيان، الرياض، 1998.

#### 3- الدوريات

- أونيسة مرنيش، الشرطة الجوية "آلياتها الإستراتيجية ووظائفها الاجتماعية"، مجلة مقاربات، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 4، العدد 3، 2016.
- الصادق جارية، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة حى لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2014، ص.21.
- نعيمة براردي، الشرطة الجوية مفهومها وأهدافها وتطبيقاتها، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات التعليمية، الجزائر، المجلد 3، العدد 3، 2011.

- عبد القادر خريش، الإعلام الأمني أهم أولويات الأمن الفكري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عشور، الجلفة، المجلد 4، العدد 3، 2011.
- محمد فيصل عسيوي، نظرة على الإعلام الأمني في ظل التطورات الإعلامية تجربة المملكة العربية السعودية، مجلة أقلام، مخبر التواصل السياسي والاجتماعي في الجزائر، جامعة يحي فارس، المدية، المجلد 2، العدد الأول، 2023.
- يوسف مناصرة، الموازنات الكبرى بين متطلبات الأمن العام وحماية المعطيات الشخصية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد 59، العدد 3، 2022.

#### 4- المذكرات الجامعية

- أمينة حمراي، الإعلام الأمني في الجزائر ودور العلاقات العامة في تطويره، مذكرة ماجستير، تخصص الاتصال والعلاقات العامة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2009-2010.
- خديجة مام، دور الإعلام الأمني في التوعية الاجتماعية- مشكلة تعاظم وإدمان المخدرات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017.

#### 5- المواقع الإلكترونية

- الدكتور حكيم، الإعلام الأمني في الجزائر ودوره في مكافحة الإرهاب ج1، مقال منشور بتاريخ 02 مارس 2018، متاح على الموقع الإلكتروني <https://www.sasapost.com/opinion/security-media-in-algeria>، تم الإطلاع عليه بتاريخ 17 أبريل 2023، الساعة 00:30.
- عيسى الصوافي، دور الإعلام في إدارة الأزمات (2 - 4)، مقال متاح على صفحة الرؤية، منشور بتاريخ 28 ديسمبر 2017، بالموقع الإلكتروني: <https://alroya.om/post/204418/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-2-4>، المطلع عليه بتاريخ 18 أبريل 2024، الساعة 01:10.
- مازن الشريف، في مفهوم الأمن الشامل، مقال متاح على صفحة دراسات إستراتيجية وإستشرافية، منشور بتاريخ 6 جوان 2013، بالموقع الإلكتروني: <https://www.mazencherif.com/ingml-studies/%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84>، المطلع عليه بتاريخ 4 ماي 2024، الساعة 19:28.

#### ثانيا: باللغة الأجنبية

- Alain BAUER et Michel GAUDIN, Livre blanc sur la sécurité publique, La documentation Française, 1ere Edition, Paris, 2012.
- Jean-Marc BERLIÈRE, La police de sécurité publique en France: quelles ambitions pour demain, Edition du Cerf, Paris, 2019.